الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

(الفرص، التحديات، الأبعاد الأخلاقية والقانونية)

AOHR
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

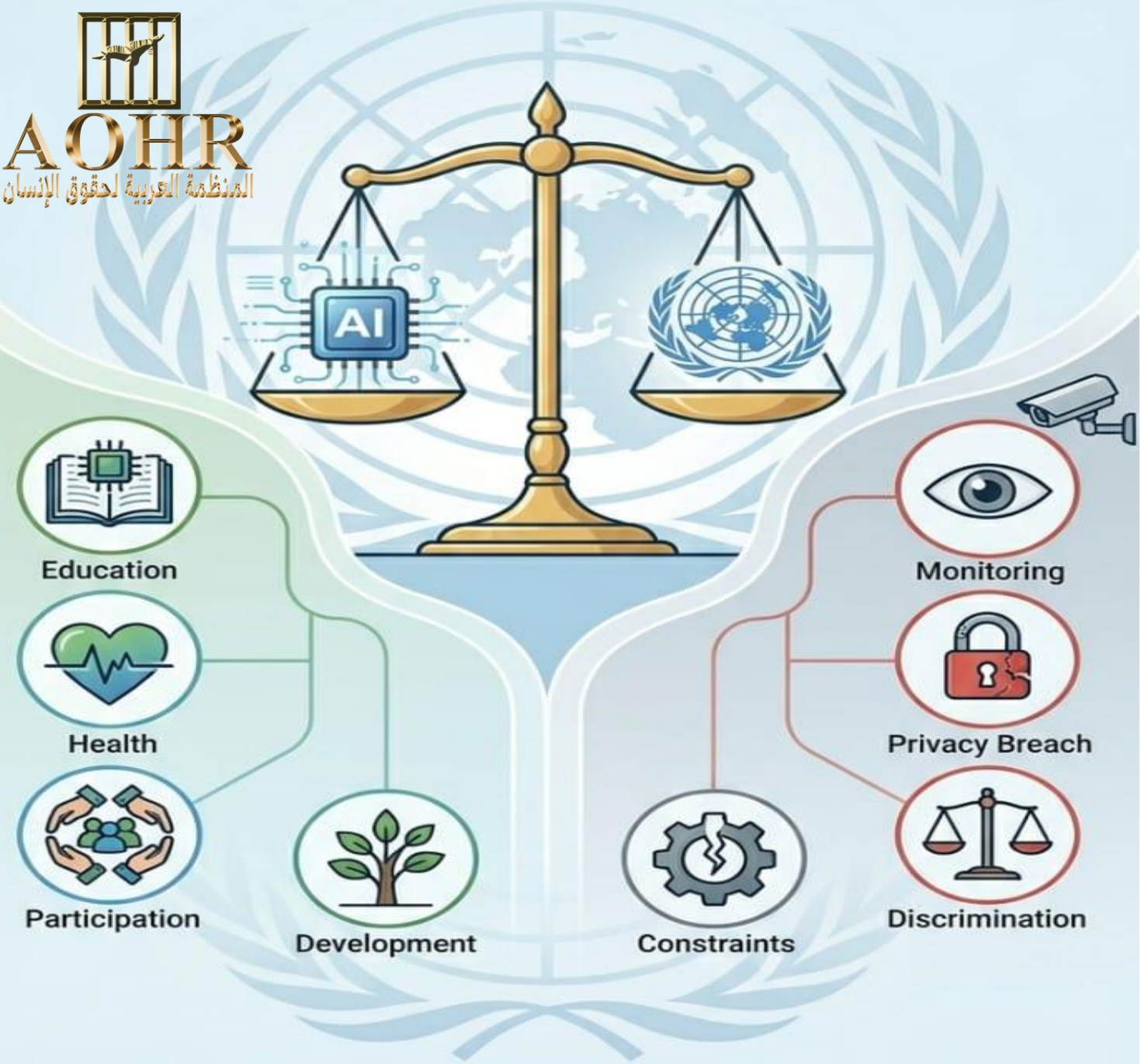

إعداد: **اسلام عبدربه**
باحث أول بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان

تاريخ النشر/ ٢٤ يونيو /حزيران ٢٠٢٦

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان
الفرص التحديات (الأبعاد الأخلاقية والقانونية)

يشهد المجتمع الدولي تحولاً بنيوياً جذرياً مدفوعاً بالطفرات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي AI، حيث تداخلت هذه الأنظمة في عصب الحياة اليومية، بدءاً من إدارة النظم الصحية والتعليمية والتوظيف، وصولاً إلى إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، إن قدرة الخوارزميات على محاكاة السلوك البشري، والتعلم العميق، واتخاذ القرارات المستقلة، تفتح آفاقاً واسعة لتحسين جودة الحياة وتطوير الكفاءة المؤسسية.

ومع ذلك، فإن هذا التسارع التكنولوجي يخلق فجوة تشريعية عميقة Regulatory Gap، بين سرعة الابتكار وبطء التقنين القانوني، مما ينقل تقنيات الذكاء الاصطناعي من فضاء "الأدوات التقنية المحايدة" إلى فضاء "الأنظمة ذات الطبيعة الاجتماعية والسياسية" التي تعكس تحيزات مصمميها ومستخدميها.

فالذكاء الاصطناعي لا يقتصر تأثيره على الجوانب التقنية والاقتصادية، بل يمتد ليلامس جوهر المنظومة الحقوقية والقيم الإنسانية الأساسية، ومع ذلك، فإن هذا التقدم التكنولوجي الهائل لا يخلو من تحديات ومخاطر جمة، فكما يتيح الذكاء الاصطناعي أشكالاً جديدة لممارسة الحقوق والحريات، فإنه يثير في الوقت ذاته قضايا أخلاقية معقدة ومتراكبة ومخاوف حقيقية بشأن انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

كما أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان OHCHR فإن هذه التقنيات توفر "فرصاً لم يكن من الممكن تصوّرها سابقاً للمضي قدماً في التمتّع بحقوق الإنسان، إلا أنها في المقابل تفرض تهديدات وجودية تمس جوهر الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية المحمية بموجب القانون الدولي.

ويشير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب (CNDH, n.d) إلى أن "الفرص الواعدة التي تنطوي عليها هذه التطورات توازيها مجموعة من القضايا الأخلاقية والمخاطر المحدقة بجوهر حقوق الإنسان"، مثل انتهاكات الخصوصية والبيانات الشخصية، والتأثير السلبي على الحق في المشاركة الديمقراطية، والتأثير في الراي العام، وإمكانية التضليل ونشر الأخبار الزائفة.

إن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان هي علاقة متشابكة ومعقدة، تتطلب فهماً عميقاً وتحليلاً دقيقاً، فمن ناحية يمكن تسخير هذه التقنيات لتعزيز الحقوق، كتحسين الوصول إلى التعليم والمعرفة، وتطوير أدوات لمساعدة الفئات المهمشة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتعزيز الوصول للفئات الاولي، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي استخدامها غير المنضبط أو المتحيز إلى تفاقم أشكال التمييز، وتقويض الحق في الخصوصية، والحد من الحريات الأساسية، بل وحتى التأثير على الحق في محاكمة عادلة، والتأثير علي الحق في المشاركة.

الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان

تستهدف هذه الورقة تحليل العلاقة الجدلية المتشابكة بين الذكاء الاصطناعي ومنظومة حقوق الإنسان، وتطرح الفرضية الأساسية بأن "**الذكاء الاصطناعي ليس كياناً تقنياً مستقلاً، بل هو نتاج خيارات بشرية، وإن ترك تطويره واستخدامه دون أطر قانونية دولية ووطنية ملزمة، والاكتفاء بالمدونات الأخلاقية الطوعية سيؤدي حتماً إلى مأسسة التمييز، وتقويض الحريات، وانتهاك الحقوق بصفة ممنهجة**".

كما تتناول الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لتعزيز الحقوق، والتحديات والمخاطر الرئيسية التي يفرضها على هذه الحقوق، مع التركيز بشكل خاص على قضايا الخصوصية، والمساواة وعدم التمييز، والعدالة، وحرية التعبير والحق في المشاركة.

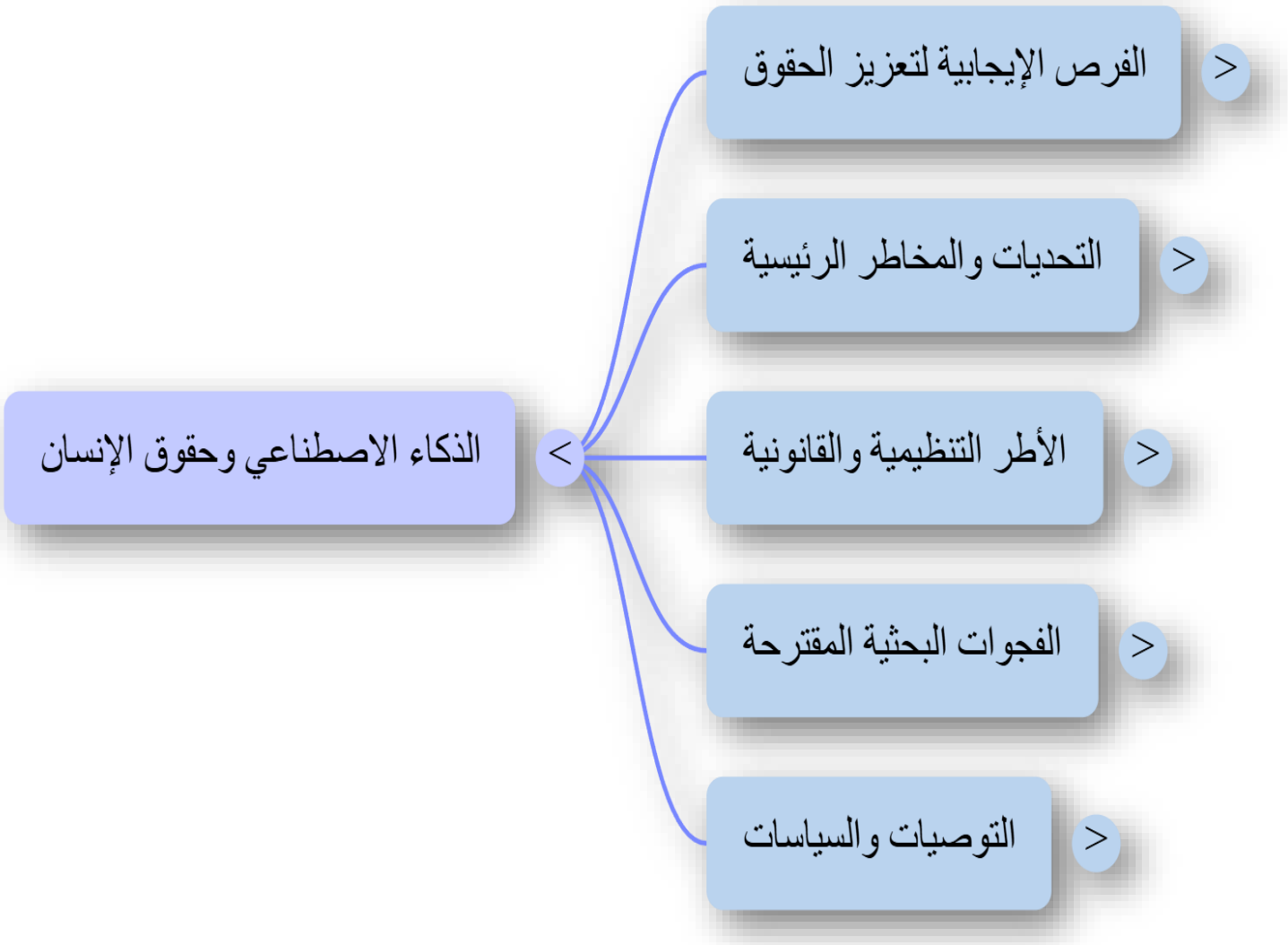

المبحث الأول
الفرص الإيجابية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الحقوق

على الرغم من المخاوف المشروعة من التطور المتسارع الذي يسير به الذكاء الاصطناعي، الا ان الذكاء الاصطناعي يمتلك إمكانات هائلة تمكنه من ان يصبح قوة دافعة لتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة وانفاذ خطط التنمية.

تؤكد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR, 2024) أن هذه التقنيات توفر فرصاً غير مسبوقة للنهوض بالحقوق الأساسية وخطط التنمية، ويمكن رؤية هذه الفرص تتجلى في مجالات متعددة.

وتأسيساً على النهج القائم على حقوق الإنسان HRBA، لا ينبغي النظر إلى التطور التقني كمهدد دائم، بل يمكن تسخيره كأداة تمكينيه لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يتجلى في المحاور التالية:

إعمال الحق في التعليم وتداول المعرفة: بموجب المادة (١٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ICESCR، يساهم الذكاء الاصطناعي في تخصيص النظم التعليمية بما يتلاءم مع الفروق الفردية، وتسهيل وصول المادة العلمية للفئات المهمشة، ودعم ذوي الإعاقة عبر تقنيات تحويل النصوص إلى كلام والترجمة الفورية، مما يعزز الشمولية التعليمية، كما يمكن للأدوات التعليمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تقدم تجارب تعلم مخصصة، تساعد الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفر موارد تعليمية للأسر المحرومة.

تعزيز الحق في الصحة: وفقاً للمادة (١٢) من العهد ذاته، تتيح خوارزميات التعلم الآلي قراءة وتشخيص الأورام والأمراض النادرة بدقة تفوق أحياناً المورد البشري، فضلاً عن تسريع وتيرة إنتاج الأدوية وتوزيع الموارد الصحية بفعالية، مما يساهم بشكل مباشر في صيانة الحق في الحياة والتمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية.

مكافحة عدم المساواة وتعزيز الإنصاف: تسعى مبادرات مثل "الدعوة إلى البرمجة" إلى تسخير الذكاء الاصطناعي لمواجهة التحديات المجتمعية ومعالجة المشاكل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ومن الأمثلة على ذلك تطوير لوحة متابعة مدعومة بالذكاء الاصطناعي تهدف إلى تحسين التخطيط الدراسي في المدارس التي تعاني من نقص التمويل، أو إنشاء منصات تساعد في إعادة تدوير الملابس المستعملة لزيادة دخل المجتمعات المحلية، هذه التطبيقات تظهر كيف يمكن للذكاء الاصطناعي، عند تصميمه وتوجيهه بشكل صحيح، أن يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

اتاحة أشكالاً جديدة لممارسة الحقوق والحريات وتعزيز المشاركة: أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، يمكن للأدوات الرقمية المدعومة بالذكاء الاصطناعي أن تسهل وصول المواطنين إلى

المعلومات، وتمكنهم من التعبير عن آرائهم، وتزيد من قدرتهم على المشاركة في الشأن العام والعمليات الديمقراطية، شريطة أن يتم تصميم هذه الأدوات ونشرها بطريقة تحترم الحقوق وتضمن الشمولية.

تحقيق هذه الفرص يتطلب تبني نهج قائم على حقوق الإنسان في تطوير ونشر تقنيات الذكاء الاصطناعي، لذا تشدد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على ضرورة التعاون بين الدول والشركات والمجتمع المدني لضمان أن يراعي استخدام الذكاء الاصطناعي الآثار المترتبة على حقوق الإنسان، وأن يتم اعتماد حواجز وقائية فعالة لمنع الانتهاكات، إن تسخير الإمكانات الإيجابية للذكاء الاصطناعي يتطلب رؤية واضحة والتزاماً بوضع الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية في صميم الابتكار التكنولوجي.

المبحث الثاني
التحديات والمخاطر (التأصيل القانوني وحالات دراسية)

إن الجانب المظلم لأنظمة الذكاء الاصطناعي يتبدى عند فحص الآثار المترتبة على استخدام الخوارزميات في غياب الرقابة البشرية الفعالة، حيث يفرض التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي تحديات جسيمة ومخاطر حقيقية محدقة على منظومة حقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية، إن الطبيعة "الاجتماعية لهذه التقنيات، التي تعكس قيم واختيارات مصمميها ومستخدميها، تجعلها عرضة لترسيخ بل وتفاقم الانتهاكات القائمة إذا لم يتم تصميمها وتنظيمها بعناية فائقة وتتعدد أوجه هذه المخاطر لتشمل طيفاً واسعاً من الحقوق الأساسية وهو ما يمكن تفصيله وفقاً للمنظومة الحقوقية الدولية:

1. تقويض الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية

الحق في الخصوصية من أكثر الحقوق المهددة في عصر الذكاء الاصطناعي، حيث تعتمد العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية، مما يزيد من خطر المراقبة والانتهاكات وانتهاك الخصوصية.

- **التأصيل القانوني:** المادة (١٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تحظر التدخل التعسفي أو غير القانوني في خصوصيات الأفراد.
- **التحليل الحقوقي:** تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي، وخاصة النماذج اللغوية الكبيرة LLMs ونظم المراقبة الجماعية، على ممارسات "كشط البيانات" Data Scraping والجمع المكثف للبيانات الشخصية دون موافقة مستنيرة وصريحة.

حالة دراسية: إن استخدام تقنيات التعرف على الوجه Facial Recognition في الفضاءات العامة يحول المواطنين إلى أهداف مستمرة للمراقبة، مما يقوض الحق في التظاهر السلمي وحرية الحركة.

2. مأسسة التمييز وتهديد مبدأ المساواة

يحمل الذكاء الاصطناعي خطر ترسيخ وتضخيم التحيزات القائمة في المجتمع، فالخوارزميات التي يتم تدريبها على بيانات تاريخية تعكس أنماط التمييز السائدة قد تعيد إنتاج هذه التحيزات بل وتجعلها تبدو موضوعية ومبررة

- **التأصيل القانوني:** المادتان (٢) و(٢٦) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW التي تجرم التمييز وعدم المساواة.
- **التحليل الحقوقي:** تتغذى الخوارزميات على بيانات تاريخية Historical Data تعكس تحيزات مجتمعية سابقة، وبالتالي، فإنها تعيد إنتاج وتضخيم هذه التحيزات تحت غطاء من "الموضوعية الآلية زائفة الزعم".

حالة دراسية: أثبتت التقارير الحقوقية أن خوارزميات التوظيف التلقائي التي استخدمتها شركات تقنية كبرى (مثل نظام التوظيف الملغى بشركة أمازون) كانت تميز بشكل ممنهج ضد النساء في الوظائف التقنية لأنها تدربت على سِيَر ذاتية قُدمت على مدار عقد كامل كان أغلب مقدميها من الذكور.

3. تقويض العدالة الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة

- **التأصيل القانوني:** المادة (١٤) من العهد الدولي المدنية والسياسية، والتي تكفل الحق في محاكمة عادلة وقرينة البراءة (المتهم بريء حتى تثبت إدانته).
- **التحليل الحقوقي:** يثير استخدام أدوات "الشرطة التنبؤية" Predictive Policing وتقييم المخاطر الجنائية إشكالات حقوقية بالغة، هذه الأنظمة تعتمد على مفهوم "الصندوق الأسود" Black Box، حيث تعجز جهات الدفاع، وأحياناً القضاة أنفسهم عن فهم الآلية العقلية للخوارزمية في إصدار قرارها مما يحرم المتهم من الحق في مناقشة أدلة الاتهام.

حالة دراسية: أظهرت الدراسات الحقوقية أن نظام COMPAS المستخدم في بعض الولايات الأمريكية لتقييم احتمالية عودة المتهمين لارتكاب الجرائم يعطي نسب خطورة مضاعفة للأشخاص ذوي البشرة السمراء مقارنة بالبيض بناءً على معايير غير مباشرة Proxies كالحي السكني أو الدخل مما يمثل انتهاكاً صارخاً لقرينة البراءة وللحق في المساواة أمام القانون.

لذلك فان استخدام الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة الجنائية يثير مخاوف كبيرة، كما أن تعقيد هذه الأنظمة وصعوبة فهم كيفية وصولها إلى قراراتها يمثل تحدياً أمام حق المتهم في الدفاع عن نفسه وفهم الأساس الذي بنيت عليه الاتهامات او القرارات التي تؤثر على حريته، مما يهدد الحق في ضمان محاكمة عادلة وافتراض قرينة البراءة.

4. التلاعب بالرأي العام وحرية التعبير

- **التأصيل القانوني:** المادة (١٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الخاصة بحرية الرأي والتعبير.

- **التحليل الحقوقي:** تساهم خوارزميات تعظيم التفاعل Engagement Algorithms على منصات التواصل الاجتماعي في عزل الأفراد داخل "غرف صدى" Echo Chambers وفقاعات معلوماتية، مما يسهل توجيه الرأي العام عبر الإعلانات السياسية الموجهة بدقة، ونشر التزييف العميق Deep fakes والأخبار المضللة.

حالة دراسية: فضيحة استغلال البيانات في الانتخابات (مثل نموذج كامبريدج أناليتيكا سابقاً، واستخدام خوارزميات منصة X حديثاً) للتأثير في التوجهات التصويتية للناخبين في الولايات المتحدة الامريكية، مما يمثل تهديداً مباشراً للحق في ممارسة الاختيار السياسي الحر والمشاركة الديمقراطية.

كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة المحتوى وإزالته قد يؤدي إلى فرض رقابة مفرطة أو غير مبررة على التعبير المشروع مثل ما قامات به شركة ميتا المالكة لفيسبوك تجاه القضية الفلسطينية.

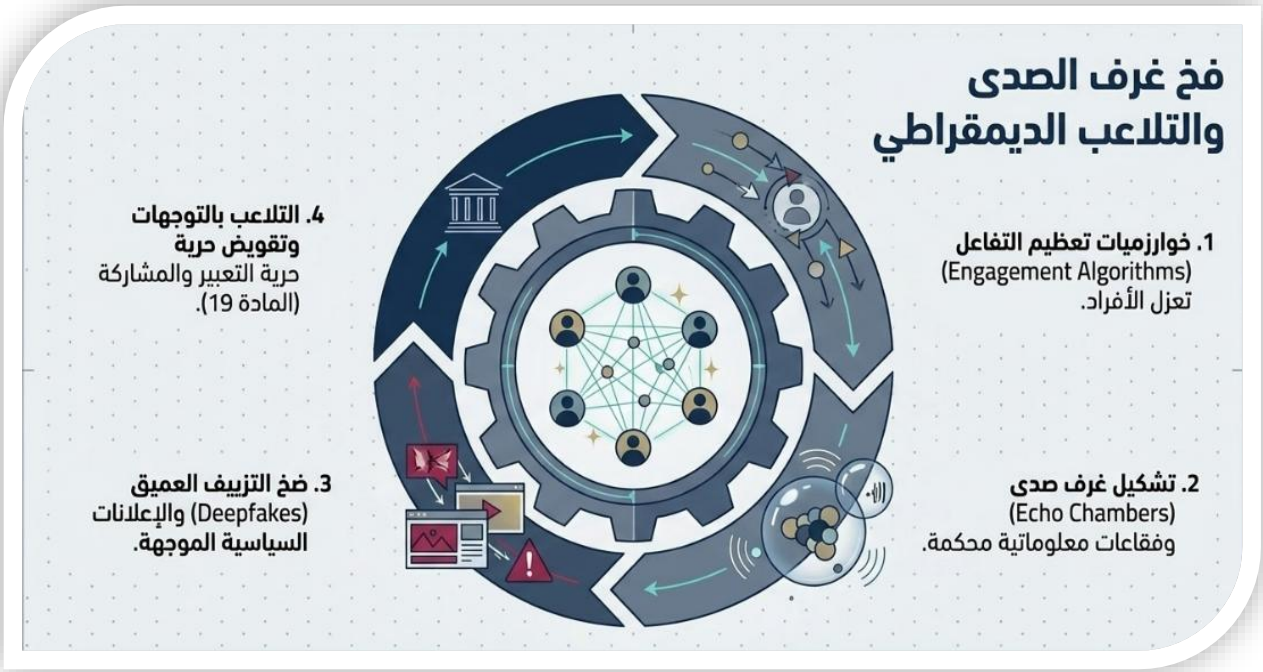

بالإضافة إلى ما سبق، يثير الذكاء الاصطناعي مخاوف جمة ومحدقة، والحاجة إلى ضمان المساءلة والشفافية في تطوير ونشر هذه التقنيات.

إن غياب أطر قانونية وتنظيمية واضحة وملزمة، يزيد من حدة هذه المخاطر ويجعل من الصعب معالجتها بفعالية، كما ان مواجهة هذه التحديات تتطلب يقظة مستمرة وجهداً جماعياً لضمان أن يظل التطور التكنولوجي في خدمة الإنسانية، وأن يتم وضع الضوابط اللازمة لحماية حقوق الإنسان الأساسية في عصر الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثالث
من "أخلاقيات غسيل السمعة" إلى الأطر التنظيمية الملزمة

تنتقد الأدبيات الحقوقية الحديثة الإفراط في التركيز على مصطلح "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" AI Ethics، إذ تُستغل هذه المبادئ الطوعية غير الملزمة من قِبل الشركات التكنولوجية الكبرى كأداة لـ "الغسيل الأخلاقي" Ethics Washing، بهدف التملص من المسؤولية القانونية وتفادي فرض تشريعات صارمة.

إن مواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي وضمان تسخير إمكاناته لخدمة حقوق الإنسان يتطلبان إطاراً قوياً من الأخلاقيات والحوكمة والضوابط، اذ لا يمكن تصور ترك تطوير ونشر هذه التقنيات القوية دون ضوابط ومبادئ توجيهية تضمن توافقها مع القيم الإنسانية الأساسية ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

إن الانتقال إلى إطار الحوكمة الحقيقية يتطلب صياغة قوانين صلبة Hard Law تحدد المسؤولية المدنية والجنائية عن الأضرار الناشئة عن الأنظمة الخوارزمية، ويعد **قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي EU AI Act** نموذجاً تشريعياً رائداً يتبع "المنهج القائم على حساب المخاطر"، حيث يحظر تماماً الأنظمة التي تصنف البشر اجتماعياً Social Scoring أو التي تستخدم المراقبة البيومترية الحية في الأماكن العامة، ويفرض التزامات صارمة على الأنظمة "عالية المخاطر" كالتعليم والتوظيف والقضاء، وعليه، فإن تفعيل المقاربة الحقوقية يستند إلى أداتين رئيسيتين:

1. **تقييم الأثر الحقوقي Human Rights Impact Assessment، إلزام** المطورين والمستخدمين قانوناً بإجراء تقييم استباقي ومستمر لمدى تأثير النظام على حقوق الإنسان قبل طرحه في الأسواق.
2. **الحق في التفسير البشري Right to Explanation**، كفالة حق أي فرد يتأثر بقرار خوارزمي تلقائي (كالرفض في وظيفة أو الحرمان من دعم مالي) في الحصول على تفسير واضح ومفهوم للمنطق الخوارزمي، وحقه في مراجعة القرار بواسطة عنصر بشري والطعن عليه أمام جهات شبه قضائية أو قضائية.

وبالتالي تبرز الحاجة الملحة لوضع مبادئ وأخلاقيات واضحة تحكم دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي والسيطرة عليها، بدءاً من التصميم والتطوير وصولاً إلى النشر والاستخدام.

كما يجب أن ترتكز هذه الأخلاقيات على مبادئ أساسية مثل الشفافية، والمساءلة، والعدالة، وعدم الإضرار، واحترام استقلالية الإنسان وكرامته وخصوصيته.

أيضاً أحد أكبر التحديات الحالية هي الفجوة بين سرعة التطور التكنولوجي وبطء تطور الأطر والتشريعات القانونية والتنظيمية، حيث تشير الدراسات الأكاديمية بوضوح إلى "عدم وجود أحكام وطنية ودولية ملزمة تحكم الذكاء الاصطناعي.

أن هذا الفراغ التنظيمي والتشريعي يترك مجالاً واسعاً للممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وخصوصيته دون وجود آليات ردع أو مساءلة فعالة، كما إن تعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي وطبيعتها العابرة للحدود يزيد من صعوبة وضع تنظيمات شاملة وفعالة.

وتشير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أهمية "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان" كإطار لضمان مسؤولية الشركات المطورة والمستخدمة للذكاء الاصطناعي، كما تؤكد المفوضية على أهمية التعاون متعدد الأطراف، الذي يشمل الدول والشركات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لوضع معايير مشتركة وتبادل أفضل الممارسات، كما إن الجهود المبذولة في منظمات مثل اليونسكو لوضع توصيات واتفاقيات إطارية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي تمثل خطوات هامة في هذا الاتجاه.

المبحث الرابع
تحليل الفجوات البحثية والمحاور غير المتناولة

بناءً على مراجعة الأدبيات، يتضح أن هناك العديد من الجوانب التي تم تناولها بشكل مكثف، مثل قضايا الخصوصية والتمييز والتحيز الخوارزمي ومع ذلك، تبرز بعض الفجوات البحثية والمحاور التي لم يتم استكشافها بشكل كافٍ، أو تتطلب تعميقًا وتناولًا من منظور جديد ومن أبرز هذه المحاور المقترحة:

١. تأثير الذكاء الاصطناعي على مفهوم "الكرامة الإنسانية "في سياقات غير غربية

تتناول الأدبيات الحالية تأثير الذكاء الاصطناعي على الكرامة الإنسانية بشكل عام، ولكن غالبًا ما يكون ذلك من منظور غربي يركز على المفاهيم الفردية، هناك فجوة في فهم كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على مفهوم الكرامة الإنسانية في سياقات ثقافية وقانونية غير غربية، حيث قد تكون الكرامة مرتبطة بشكل أكبر بالمجتمع، أو بالقيم الدينية، أو بالهوية الجماعية مثل:

- **تأثير الذكاء الاصطناعي على المفاهيم الجماعية للكرامة**، كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على المجتمعات التي تعطي الأولوية للكرامة الجماعية على الفردية؟ وما هي التحديات التي يفرضها ذلك على الأطر القانونية الدولية لحقوق الإنسان؟
- **الكرامة الرقمية والمواطنة الرقمية** واستكشاف مفهوم جديد للكرامة الرقمية في سياق الذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن أن يشكل ذلك أساسًا لمواطنة رقمية تحمي الأفراد والمجتمعات من الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي.

• **الذكاء الاصطناعي والسيادة الثقافية،** كيف يمكن للذكاء الاصطناعي، وخاصة النماذج اللغوية الكبيرة، أن يؤثر على التنوع الثقافي واللغوي، وما هي الآثار المترتبة على الكرامة الثقافية للمجتمعات غير المهيمنة؟

٢. العنف البطيء "للذكاء الاصطناعي وتأثيره على الفئات المهمشة والضعيفة

على الرغم من أن مفهوم "العنف البطيء "قد تم تقديمه، إلا أن هناك حاجة إلى تعميق البحث في كيفية تأثير هذا النوع من العنف بشكل خاص على الفئات المهمشة والضعيفة مثل اللاجئين، الأقليات، الأشخاص ذوي الإعاقة، المجتمعات الفقيرة مثل:

• **الذكاء الاصطناعي والفقر الرقمي،** كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في تفاقم الفقر الرقمي، وما هي الآثار طويلة المدى لذلك على حقوق الإنسان للفئات المحرومة من الوصول إلى التكنولوجيا أو المهارات الرقمية؟

• **تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق اللاجئين والمهاجرين،** دراسة كيفية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في إدارة الحدود، وتقييم طلبات اللجوء، ومراقبة المهاجرين، وما هي الآثار المترتبة على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في عدم التمييز، والحق في الخصوصية، والحق في محاكمة عادلة

• **الذكاء الاصطناعي والصحة العقلية،** استكشاف الأضرار النفسية والاجتماعية التدريجية التي قد يسببها الاستخدام المفرط أو غير المنظم للذكاء الاصطناعي، وخاصة منصات التواصل الاجتماعي، على الصحة العقلية للأفراد، وكيف يمكن أن يشكل ذلك انتهاكًا للحق في الصحة.

3. آليات المساءلة والتعويض عن "الضرر غير المرئي "الناتج عن الذكاء الاصطناعي

تمثل فجوات إسناد الضرر وتحديد المسؤولية تحديًا كبيرا لذا لابد من البحث في آليات مبتكرة للمساءلة والتعويض تتجاوز الأطر القانونية التقليدية، والتي قد لا تكون كافية للتعامل مع الأضرار المعقدة وغير المباشرة للذكاء الاصطناعي مثل:

• **المساءلة الخوارزمية العابرة للحدود،** تطوير نماذج للمساءلة القانونية التي يمكن أن تتعامل مع الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعمل عبر ولايات قضائية متعددة، وتتضمن جهات فاعلة متنوعة مطورين، ناشرين، مستخدمين.

• **صناديق التعويضات الرقمية،** اقتراح إنشاء صناديق تعويضات أو آليات جبر جماعية للأضرار واسعة النطاق التي يسببها الذكاء الاصطناعي، خاصة عندما يكون من الصعب إثبات المسؤولية الفردية أو عندما تكون الأضرار تراكمية وبطيئة.

• **دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية،** استكشاف كيفية تمكين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من لعب دور أكبر في رصد وتوثيق الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، والدعوة إلى آليات مساءلة أكثر فعالية.

4. الذكاء الاصطناعي والتحول في طبيعة العمل وحقوق العمال

بينما يتم تناول تأثير الذكاء الاصطناعي على فقدان الوظائف، هناك فجوة في البحث حول كيفية تأثيره على طبيعة العمل نفسها وحقوق العمال في الاقتصادات الناشئة والنامية.

- **الذكاء الاصطناعي و"اقتصاد المنصات" Gig Economy**، دراسة كيفية تأثير الخوارزميات على ظروف العمل، والأجور، والأمن الوظيفي، وحقوق التنظيم النقابي للعمال في اقتصاد المنصات، وما هي الآثار المترتبة على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
- **الذكاء الاصطناعي والمراقبة في مكان العمل**، تحليل الآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة أداء الموظفين، واتخاذ قرارات التوظيف والفصل، وما هي التحديات التي يفرضها ذلك على الحق في الخصوصية، والحق في عدم التمييز، والحق في ظروف عمل عادلة.
- **الحق في "الرفض الخوارزمي Right to Algorithmic Refusal**، استكشاف مفهوم جديد يمنح العمال الحق في رفض القرارات التي تتخذها الخوارزميات وتؤثر على حياتهم المهنية، والحق في طلب مراجعة بشرية لهذه القرارات.

الخاتمة
والتوصيات السياساتية والتشريعية

إن مستقبلاً رقمياً يحترم كرامة الإنسان يتطلب تبني استراتيجيات وطنية ودولية تضع صكوك حقوق الإنسان كإطار مرجعي علوي لا يقبل التنازل تحت دعاوى الابتكار، وبناءً على ما تقدم تطرح هذه الورقة التوصيات التالية موجّهة إلى أصحاب المصلحة:

أولاً: إلى الحكومات والمشرّعين الوطنيين

1. **التقنين الملزم:** الإسراع في وضع تشريعات وطنية صلبة لتنظيم الذكاء الاصطناعي تتجاوز الصيغ الأخلاقية الفضفاضة، وتحدد بوضوح المسؤولية القانونية والمدنية للمطورين والمستخدمين.
2. **حظر الأنظمة القمعية:** الحظر التام لاستخدام تقنيات التعرف على الوجه والمراقبة الجماعية البيومترية في الفضاءات العامة إلا في أضيق الحدود المرتبطة بالأمن القومي وبإذن قضائي مسبق ومحدد المدة.
3. **تأسيس كفالة سبل الإنصاف:** إنشاء آليات تظلم إداري وقضائي مستقلة تمكن الأفراد المتضررين من القرارات الآلية من الحصول على التعويض العادل والإنصاف الفعال.

ثانياً: إلى الشركات التقنية ومطوري الأنظمة الخوارزمية

1. **دمج الحقوق في التصميم Privacy by Design**، الالتزام بإدماج معايير حقوق الإنسان ومنع التحيز في الشيفرة البرمجية منذ المراحل الأولى للتصميم والتطوير.

2. **الشفافية الراديكالية:** إلغاء سياسات "الصندوق الأسود" في الأنظمة الحساسة، وإتاحة البيانات التدريبية والمصفوفات الخوارزمية للتدقيق والمراجعة المستقلة من قِبل جهات رقابية خارجية.

ثالثاً: إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

1. **الرقابة والتدقيق الحقوقي:** تفعيل دور الهيئات والمجالس الوطنية لحقوق الإنسان كجهات رقابية مستقلة تمتلك الصلاحية التقنية والقانونية لفحص الامتثال الحقوقي للأنظمة الرقمية الحكومية، والشركات التقنية.

2. **بناء القدرات والتوعية:** إطلاق برامج لبناء قدرات القضاة، والمحامين، والنشطاء الحقوقيين لفهم التقاطعات التقنية للذكاء الاصطناعي وكيفية الترافع القانوني في القضايا المرتبطة بالانتهاكات الخوارزمية.

في النهاية الذكاء الاصطناعي يمثل تقاطعاً حاسماً بين التقدم التكنولوجي المتسارع والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، هذه التقنيات تحمل في طياتها فرصاً هائلة لتعزيز الرفاه البشري والنهوض بحقوق الإنسان، من تحسين الوصول إلى التعليم والصحة وتعزيز المشاركة والمساواة، لكن في المقابل تكمن مخاطر جسيمة تتعلق بانتهاك الحقوق الأساسية والحق في الخصوصية، وترسيخ التمييز، وتقييد الحريات، والتأثير على العدالة، ما لم يتم التعامل معها بحذر وحكمة وفق ضوابط وتشريعات منظمة لها.

إن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان ليست علاقة حتمية نحو الأفضل أو الأسوأ، بل هي نتاج للخيارات التي نتخذها اليوم في تصميم هذه التقنيات وتطويرها وتنظيمها واستخدامها، ضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي قوة للخير يتطلب تبني نهج استباقي لوضع اطر ناظمه، وهذا يستلزم جهداً متكاملاً على مستويات متعددة.

على المستوى الأخلاقي، يجب تطوير ونشر مبادئ أخلاقية واضحة وملزمة توجه تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على الشفافية والمساءلة والعدالة واحترام الكرامة الإنسانية.

على المستوى القانوني التشريعي، هناك حاجة ماسة لسد الفجوة التنظيمية والتشريعية من خلال وضع تشريعات وطنية واستراتيجيات وطنية رقمية تستند إلى حقوق الإنسان، وتتضمن آليات لتقييم الأثر والرقابة والانصاف، كما يجب تعزيز التعاون الدولي لوضع معايير وأطر قانونية مشتركة.

على مستوى الممارسة التطبيق، يجب ضمان أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة المستخدمة في القطاعات الحساسة مثل العدالة وإنفاذ القانون والتوظيف والخدمات الاجتماعية، خاضعة للتدقيق المستمر لضمان خلوها من التحيز والتمييز، وأن تكون قراراتها قابلة للتفسير والمراجعة البشرية.

على مستوى الوعي، يجب تعزيز الوعي العام حول تأثيرات الذكاء الاصطناعي على الحقوق، وتشجيع النقاش المجتمعي الواسع، وضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والخبراء والمجموعات المتأثرة، في عمليات صنع القرار المتعلقة بهذه التقنيات.

إن المستقبل الرقمي الذي نصبو إليه يجب ان يكون فيه الذكاء الاصطناعي قائم على نهج حقوق الإنسان ويعززها ويحترمها، وهذا يتطلب منا التزاماً مستمراً بالحوار والتعاون والتثقيف لوضع الضوابط الأخلاقية والقانونية والتشريعية اللازمة لضمان أن تظل التكنولوجيا في خدمة تعزيز حقوق الإنسان.

كما إن وجود مجتمع رقمي يحترم حقوق الإنسان يتطلب التزاماً جماعياً بتطوير ونشر واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أخلاقي ومسؤول، يتطلب تضافر الجهود لوضع أطر حوكمة فعالة تجمع بين المرونة اللازمة لمواكبة الابتكار والصرامة الكافية لحماية الحقوق الأساسية، مع ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في هذه العملية.

التشريعات والقوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي الصادرة حتى مطلع ٢٠٢٦

الأطر التشريعية الدولية والإقليمية

المستوي	التشريع/ الاتفاقية	حيز النفاذ	ملاحظات رئيسية
إقليمي– أوروبا	قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي EU AI Act	أغسطس ٢٠٢٤	أول قانون شامل في العالم؛ يعتمد على تصنيف المخاطر (محظور، عالي المخاطر، محدود)
مجلس أوروبا	الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان	مفتوحة للتوقيع منذ سبتمبر ٢٠٢٤	أول معاهدة دولية ملزمة قانوناً، تركز على حماية الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا
دولي– الأمم المتحدة	قرار الجمعية العامة (78/265)	اعتمد مارس ٢٠٢٤	أول قرار عالمي يدعو لتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي "آمنة وموثوقة" يركز على سد الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية

التشريعات الوطنية الرائدة

تتباين المنهجيات الوطنية بين "المنهج الشامل" (مثل كوريا الجنوبية والبرازيل) و"المنهج القطاعي" (مثل الولايات المتحدة والصين).

أ. القوانين الشاملة Comprehensive Laws

1. كوريا الجنوبية قانون الذكاء الاصطناعي الأساسي – AI Basic Act يعتبر ثاني قانون شامل في العالم بعد القانون الأوروبي، ودخل حيز التنفيذ في ٢٢ يناير ٢٠٢٦. يركز على تعزيز الابتكار مع وضع ضمانات للاستخدامات عالية التأثير، يُلزم القانون مطوري وشركات الذكاء الاصطناعي، الذين يقدمون منتجات أو خدمات تؤثر على السوق الكوري، بالامتثال لمعاييره بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

2. البرازيل (مشروع قانون ٢٠٢٣/٢٣٣٨): وافق عليه مجلس الشيوخ في ديسمبر ٢٠٢٤. يتبع المنهج الأوروبي في تصنيف المخاطر، ويفرض تقييمات أثر إجبارية للأنظمة عالية المخاطر، مع غرامات تصل لـ ٥٠ مليون ريال برازيلي.

3. كندا قانون الذكاء الاصطناعي والبيانات – AIDA، حيث تعثر المشروع في أوائل ٢٠٢٥، كان يُعد جزءاً من مشروع القانون الفيدرالي الشامل .C–27 ويهدف إلى إنشاء إطار عمل وطني لإدارة وتنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولة عالية التأثير ومع ذلك **لم يتم إقرار القانون** فقد تم إسقاط مسودة القانون وجميع أحكام المشروع بالكامل إثر تعليق البرلمان الكندي. وتتجه المقاطعات (مثل أونتاريو) لتطوير أطرها الخاصة في ظل غياب قانون اتحادي نافذ.

ب. المنهجيات المرنة والقطاعية

١– الولايات المتحدة: تعتمد على "الأوامر التنفيذية" (مثل أمر بايدن ٢٠٢٣) والتشريعات على مستوى الولايات مثل قانون كاليفورنيا SB 1047 الذي أثار جدلاً واسعاً، المنهج الأمريكي يركز على الأمن القومي والمنافسة التقنية.

٢– الصين: حيث أصدرت قوانين متخصصة للخوارزميات، والتزييف العميق Deep fakes، والذكاء الاصطناعي التوليدي، مع التركيز على توافق المحتوى مع القيم الوطنية.

التشريعات في الدول العربية (منطقة الخليج)

تعتبر دول الخليج العربي من الأسرع نمواً في تبني أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي، مع توجه نحو تحويل المبادئ الأخلاقية إلى قوانين ملزمة.

الدولة	التشريعات القانونية	التوجه
السعودية	قانون حماية البيانات الشخصيةPDPL مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي (SDAIA 2025)	أعلنت عام ٢٠٢٦ "عام الذكاء الاصطناعي" و يُتوقع صدور قانون شامل للذكاء الاصطناعي خلال عامين، اعتماد معيار ISO 42001 كمتطلب حكومي
الامارات	مرسوم قانون اتحادي (٢٠٢١/٤٥)؛ ميثاق الإمارات للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٤) توجيهات المصرف المركزي (2026)	أول دولة تعين "نظام ذكاء اصطناعي" كعضو استشاري في مجلس الوزراء (٢٠٢٦) فرضت متطلبات صارمة على المؤسسات المالية تشمل "مفتاح الإيقاف (Kill–switch) " للأنظمة
البحرين	مشروع قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي (٣٨ مادة)	وافق عليه مجلس الشورى (أبريل ٢٠٢٤) يتضمن عقوبات جنائية تصل للسجن ٣ سنوات وغرامات مالية يعتبر الأقرب لكونه قانوناً مستقلاً وشاملاً في المنطقة
قطر	سياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية (2025)	تركز على حوكمة البيانات في القطاع الحكومي والمالي إصدار مبادئ توجيهية إلزامية للبنوك في قطر أغسطس ٢٠٢٥

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان: ميزان الفرص والتحديات

مأسسة التمييز و"الصندوق الأسود"

الخوارزميات المتحيزة تاريخياً (مثل نظام COMPAS) تضاعف نسب الخطورة للأقليات وتخفي آليات اتخاذ القرار.

تهديد الخصوصية والمراقبة الجماعية

تقنيات التعرف على الوجه "وكشط البيانات" "البيانات" تحول الفضاءات العامة إلى ساحات للمراقبة المستمرة دون موافقة.

تمكين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يشخص الأورام بدقة تفوق البشر، مما يعزز الحق في الصحة والتعلم.

يخصص التعليم لذوي الإعاقة

الحق في التفسير البشري

ضمان حق الفرد في فهم المنطق الخوارزمي خلف القرارات التي تمس حياته والمطالبة بمراجعتها بشرياً.

نحو سيادة القانون: الحوكمة العالمية والإقليمية

من "غسيل السمعة" الأخلاقي إلى القوانين الصلبة

الانتقال من المبادئ الطوعية للشركات إلى تشريعات ملزمة ملزمة مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU Ai Act).

سرعة استجابة دول الخليج العربي في تقنين حوكمة الذكاء الاصطناعي

الدولة	التشريع / المبادرة	التوجه الرئيسي
	مبادئ الأخلاقيات (SDAIA)	اعتبار 2026 عام الذكاء الاصطناعي وصدور قانون شامل قريباً.
	ميثاق الإمارات (2024)	فرض "مفتاح الإيقاف" (Kill-switch) للأنظمة العالية عالية المخاطر.
	مشروع قانون الذكاء الاصطناعي	يتضمن عقوبات جنائية تصل للسجن 3 سنوات لضمان الامتثال.